S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/247
8 March 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٨ آذار/ مارس ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم بيانا أصدرته اليوم ٨ آذار/ مارس ١٩٩٩، وزارة الشؤون الخارجية في دولة إريتريا (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) هايلي منقريوس
السفير
الممثل الدائم

080399 080399 99-06307

مرفق

بيان صادر في ٨ آذار/ مارس ١٩٩٩ عن وزارة الشؤون الخارجية في إريتريا

يواصل النظام الأثيوبي شن حربه العدوانية ضد إريتريا، رافضا بكل عناد نداءات منظمة الوحدة الأفريقية ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وبلدان عديدة بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي وفرنسا والصين واليابان وإيطاليا من أجل وقف الأعمال العدائية فورا.

وكما يُذكر حث وفد رفيع المستوى تابع لمنظمة الوحدة الأفريقية في أول آذار/ مارس على إنهاء القتال فورا نظرا لقبول كلا الطرفين للاتفاق الإطاري. وبصورة مماثلة كان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد أصدر بيانين في الأسبوع الماضي فقط يطالب فيهما بوقف إطلاق النار فورا ويعرب عن أسفه ولا سيما في رسالته المؤرخة ٤ آذار/ مارس لأن "إثيوبيا لا تزال تواصل القيام بأعمالها الحربية".

بيد أن إثيوبيا تسترسل بعناد في شن حربها العدوانية متجاهلة كل هذه النداءات. فقد استمر القتال الضاري طوال الأسبوع الماضي حيث شنت إثيوبيا هجمات يوميا تقريبا على جبهة ميريب - سيتيت، في محاولة للاستيلاء على أراضي خاضعة لسيادة إريتريا.

وقد اقترنت هذه الأعمال العدوانية بصدور بيانات تتسم بالنزعة الحربية من أديس أبابا على النحو التالي:

ففي بيان حكومي صادر في ١ آذار/ مارس ١٩٩٩ ومعنون "إثيوبيا تتطلع الى سلام دائم"، يعترف النظام صراحة أن برنامجه يمتد ليشمل الإطاحة بالحكومة في أسمرة التي أصبحت تمثل تهديدا للمنطقة.

أصدر برلمان إثيوبيا بيانا يتضمن نقدا قاسيا في ٢ آذار/ مارس ورفض فيه قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٢٢٧ (١٩٩٩) المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩. وعارضت إثيوبيا بقوة وقف الأعمال العدائية والحظر المفروض على بيع الأسلحة لكلا البلدين. ومن الغريب أن الجلسة غير العادية التي عقدها البرلمان لم تتناول بيان مجلس الأمن المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير الذي دعا كلا الجانبين إلى وقف الأعمال العدائية ما دام الطرفان قد قبلا الاتفاق الإطاري لمنظمة الوحدة الأفريقية (S/PRST/1999/9).

وأعلن مسؤول حكومي كبير أمام حشد جماهيري في أديس أبابا في ٢ آذار/ مارس أن الحرب ستستمر إلى أن يتم القضاء على الجيش الإريرتري.

قال رئيس برلمان إثيوبيا داويت يوهانس، في مؤتمر صحفي عقد في باريس في ٣ آذار/ مارس إن بلده لا يفكر في وقف إطلاق النار في هذه المرحلة.

وبينما يتزايد الضغط الدولي على إثيوبيا لحثها على الموافقة على وقف إطلاق النار وعدم تبني مخططات للتوسع الإقليمي أو تقويض حكومة ذات سيادة بما يخالف القانون الدولي، خرجت أديس أبابا بخدعة جديدة. ففي بيان رسمي أصدرته في ٥ آذار/ مارس، تقول إثيوبيا إنها ستواصل الحرب إلى أن تنسحب إريتريا من أراضي محتلة أخرى حسبما طلبته منها منظمة الوحدة الأفريقية.

وهذه أكذوبة كاملة وتشويه متعمد للاتفاق الإطاري لمنظمة الوحدة الأفريقية. والواقع أنه لا يوجد لبس في الاتفاق الإطاري لمنظمة الوحدة الأفريقية فيما يتعلق بتجريد المنطقة الواقعة على طول الحدود برمتها من السلاح. كذلك ينص التوضيح الذي قدمته منظمة الوحدة الأفريقية إلى حكومة إريتريا بشأن إعادة نشر القوات والتجريد من السلاح على ما يلي: "يعاد نشر القوات الإريترية من منطقة بادمي والمناطق المجاورة لها (تعـّرف باعتبارها المناطق المحيطة بالمدينة). وينبغي أن يعقب هذا على الفور تجريد الحدود برمتها من الأسلحة، من خلال إعادة نشر قوات كلا الطرفين على طول الحدود برمتها، إلى مواقع تحدد فيما بعد، كجزء من عملية تنفيذ الاتفاق الإطاري".

ويجب أن يوضع في الاعتبار أيضا أن إثيوبيا دأبت على رفض تقديم كامل مطالبها الإقليمية بالرغم من الخريطة غير القانونية التي نشرتها رسميا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ مقتطعة أجزاء كبيرة من أراضي إريتريا. وقد طلبت حكومة إريتريا المرة تلو المرة من منظمة الوحدة الأفريقية أن تطالب إثيوبيا بتقديم كامل مطالبها بعبارات جغرافية واضحة حيث أن هذا من مقتضيات تعريف نطاق النزاع على الحدود. إلا أن إثيوبيا دأبت بصورة مستمرة على رفض هذه المطالبات. وفي الإيضاحات التي التمستها إريتريا من منظمة الوحدة الأفريقية بشأن هذا الموضوع بالذات، كان رد منظمة الوحدة الأفريقية كما يلي: "لقد أشارت إثيوبيا الى أنها ستقدم مطالبها عندما تتم معالجة مواضيع التعيين والترسيم، والتحكيم عند اللزوم".

فلماذا تثير إثيوبيا الآن مواضيع جديدة ما دامت قد رفضت مناقشة مطالبها في الشهور الثمانية الماضية؟ هل تريد إثيوبيا مراجعة الاتفاق الإطاري الذي وافق عليه مؤتمر قمة الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية؟

لقد انتهكت إثيوبيا الفقرة ١ من منطوق الاتفاق الإطاري بشأن وقف الأعمال العدائية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة عندما شنت حربها ضد إريتريا في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٩. وبالرغم من تصريحاتها بما يفيد العكس في الأيام الأولى، لا تنكر إثيوبيا الآن أن هذا الهجوم جرى تخطيطه بصورة جيدة واكتمل باختيار اسم شفري له وهو (عملية غروب الشمس).

وإذا كان الأمر كذلك فهل تطالب إثيوبيا الآن "بمكافأة" عن عمل عدواني ارتكبته مخالفة لقرارات منظمة الوحدة الأفريقية ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؟ وهل هذا هو السبب في أنها تطالب، وإن كان ذلك بطريقة ملتوية بصيغة جديدة للاتفاق الإطاري لمنظمة الوحدة الأفريقية؟

وتمضي إثيوبيا إلى أبعد من ذلك فتتهم إريتريا بانتهاك حقوق الإنسان والقواعد الأخرى للقانون الدولي محاولة منها لتبرير حربها المستمرة. وفي هذه المرة أيضا يدل سجل الأحداث على عكس ذلك:

فإثيوبيا هي التي طردت ما يربو على ٠٠٠ ٥٣ إريتري وصادرت ما اكتسبوه طوال حياتهم؛

اعتقلت إثيوبيا ما يربو على ٥٠٠ ١ شاب إريتري كأسرى حرب في معسكرات اعتقال بزعم أنهم يمكن أن يصبحوا جنودا؛

واستخدمت إريتريا حوالي ٢٠٠ من المرتزقة في سلاحها الجوي؛

وتواصل إثيوبيا استهداف المراكز السكانية في غاراتها الجوية (قتل ٢٥ مدنيا وجرح ما يربو على ٣٠ في القصف الجوي الأخير لقرى ديدا لالاي، بادمي، آدي كوالا، في منطقتي زالامبيسا وتسورونا، وفي شامبوكو).

إن إثيوبيا لا تواصل شن الحرب لأن لها مطالب حدودية مشروعة. إن مخطط إثيوبيا هو التوسع الإقليمي الذي تأمل في تحقيقه من خلال تنصيب حكومة عميلة في إريتريا. لكن هذا المطمح يتعذر الدفاع عنه وفقا للقانون الدولي. ومن المستحيل أيضا تحقيقه عمليا. لقد كان هذا المطمح هو الذي دفع بالمنطقة في الماضي الى دوامة الاضطرابات. وينبغي ألا يتكرر ذلك التاريخ المحزن الآن. ويقع على المجتمع الدولي عبء الحيلولة دون حدوث كارثة من هذا القبيل.

- - - - -